الفصل الثامن

المسلمون الكينيون، وآثار مابعد ١١ سبتمبر/أيلول و"الحرب ضد الإرهاب"

رووبجر سيسمان

مقدمة

رغم أن الكثير قيل عن الحادي عشر من سبتمبر /أيلول، إلا أن قليلاً من الاهتمام انصب على آثار أحداث ذلك اليوم على أفريقيا؛ خاصة إذا استثنينا الدراسات التي تركز على المخاوف الأمريكية المتزايدة، في أعقاب الهجوم على مركز التجارة العالمي وعلى مقر وزارة الدفاع (البنتاجون).[١] وسيكون تناولي لهذا الموضوع، خلافاً للمنحى، الذي اتخذته معظم الدراسات السابقة، محاولةً لتسليط الضوء على كيف ينظر الأفارقة – أي الكينيين في هذه الحالة – إلى أثر ١١ سبتمبر/أيلول على مجتمعاتهم والتحديات، التي يواجهونها، في عالم ما بعد ١١ سبتمبر/أيلول.

من نواحٍ عديدة، أبرزت فترة ما بعد ١١ سبتمبر/أيلول بجلاء تيارات سابقة، ارتبطت بما يُسمى "عصر الليبرالية الجديدة"، وبدت الديموقراطية واقتصاد السوق الرأسمالي، المكونان الرئيسان "للحضارة الغربية" (اللذان انتشرا في أنحاء العالم، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي)، وكأنهما يواجهان تهديدًا خطرًا. وقد اعتقد بعض المراقبين أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، تعني أن المحرومين لم يعودوا راضين بقبول الهوة بين الأغنياء والفقراء كقدرهم (انظر مامداني ٢٠٠٤). كذلك أظهرت الأحداث أن مجموعة من المتطرفين على استعداد لمحاربة "الغرب" بكل الوسائل المتاحة – بما في ذلك أسلحة الدمار

الشامل إذا اقتضى الأمر. وباختصار، بدا العالم، وكأنه على حافة "صراع الحضارات" الذي بُشرنا به كثيرا.[٢]

وسأحاول في هذا الفصل تقصي أساطير وحقائق "صراع الحضارات" من خلال دراسة آثار ١١ سبتمبر/أيلول، والحرب ضد الإرهاب على المجتمعات المسلمة في شرق أفريقيا، بتركيز خاص على كينيا، والتفاتة - بين الحين والآخر - إلى تنزانيا، الجارة الجنوبية لكينيا.[٣] وستشمل القضايا التي سأتناولها كيف ينظر المسلمون إلى "الحرب ضد الإرهاب"، وكيف أثّر الوضع الجيو-سياسي المتغير في أعقاب ١١ سبتمبر/أيلول على حياتهم وتوجهاتهم، وعلى التطورات السياسية في المنطقة. ويختلف المنظور المتبع في هذا الفصل عما اتبع في الدراسات السابقة، حول ١١ سبتمبر/أيلول، وأفريقيا (على سبيل المثال نيلنجر ٢٠٠٢ وجليكمان ٢٠٠٣ وكراكسبيرجر ٢٠٠٥ وكارمودي ٢٠٠٥)، من ناحية تركيزي على النظرة الأفريقية لتبعات ١١ سبتمبر/أيلول، بدلاً عن التركيز على النظرة الأمريكية أو الأوربية. وسيدرس هذا الفصل عددًا من مجالات الحياة العامة في كينيا، التي تأثرت بالحادي عشر من سبتمبر/أيلول، في بلد يُشكل المسلمون فيه مابين ١٢ بالمائة، من جملة سكانه، البالغ عددهم نحو ثمانية وثلاثين مليون نسمة حسب التعداد السكاني لعام ٢٠٠٩.[٤] وسأولي اهتمامًا خاصًا بالجدل، الذي دار مؤخرًا حول مكانة الشريعة الإسلامية في الدستور الكيني، وتبعات مشروع قانون محاربة الإرهاب على مجتمع المسلمين في كينيا. ويوضح الجدل حول هاتين القضيتين، بجلاء، إلى أي مدى يحس المسلمون الكينيون أنهم تحت الحصار في أعقاب ١١ سبتمبر/أيلول. وسأوضح في الختام أن ردود أفعال المسلمين القوية تجاه القضيتين الرئيستين (المحاكم الشرعية، وقانون محاربة الإرهاب) تعكس الاتجاه المتزايد لدى المسلمين، باعتبار أنفسهم أقلية ضعيفة.

وسيوضح الفصل أيضًا كيف أن الأثر طويل المدى للحادي عشر من سبتمبر/أيلول على شرق أفريقيا سيعتمد، بدرجة أقل، على ما يجري في العالم، أو على السياسات الأمريكية من اعتماده على التطورات السياسية والدينية على المستويين الوطني والمحلي، وذلك عوضًا عن أن تصبح كينيا جبهة محتملة

"لصراع الحضارات"، والتى أضحت فيها كينيا حلبة، تحاول فيها أقلية مسلمة تحديد مكانتها في دولة مدنية، في وقت ترتفع فيه حدة التوترات الدينية-السياسية، ليس في شرق أفريقيا وحسب، بل في أنحاء كثيرة في أفريقيا والعالم؛ وهي توترات يعمقها حاليًا الوعي المتنامي بالهوية الدينية، لدى المسيحيين والمسلمين، في كينيا على حد سواء.

ردود الفعل في كينيا وغيرها تجاه ١١ سبتمبر/أيلول

في أواخر سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، بثت محطات التلفزيون الأمريكية والأوربية المختلفة فيلمًا وثائقيًا، أنتجته أصلاً هيئة الإذاعة العامة (الأمريكية)، يُلقي الضوء على شبكة الإرهاب الإسلامية الدولية. وقد خُصص أحد أطول أجزاء الفيلم للحديث عن الهجوم على السفارة الأمريكية في نيروبي في ٧ أغسطس/آب، ١٩٩٨، والذي خلّف ٢٢٦ قتيلاً، بينهم ١٢ من الأمريكيين، ونحو ٥,٠٠٠ جريحاً.[٥] وفي الوقت نفسه تقريبًا، فُجّرت قنبلة أمام السفارة الأمريكية في دار السلام، مخلفة ١٣ قتيلاً. وقد قادت بيانات صدرت، لاحقًا، عن أسامة بن لادن إلى الاعتقاد بأن تنظيم "القاعدة" مسؤول عن هذين الهجومين. وقد اجتهد صانعو الفيلم الوثائقي في جمع معلومات وفيرة عن الأحداث، التي سبقت هجوم نيروبي، وهي معلومات استندت إلى عمل وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه). وباستثناء فلسطيني واحد متزوج من كينية، أقام في كينيا لفترة طويلة، كان كل الأشخاص المشاركين في تخطيط وتنفيذ الهجوم قادمين من بلدان عربية وليس لأي أحد منهم معارف في كينيا.[٦]

وقبيل نهايته، اشتمل الفيلم الوثائقي على مقابلة قصيرة مع علي شي، وهو داعية إسلامي من مُمباسا. وحين سئل عن رأي مسلمي كينيا في أسامة بن لادن، رد علي: "إنه بطل". ومنذ الثمانينيات، ظل علي من أشد منتقدي النظام الكيني، ومن أشد المناصرين الداعين إلى تفسير متشدد للإسلام (انظر بكاري ١٩٩٥)، وقد بدا في المقابلة، وكأنه تجسيد لحملة دعائية معادية لأمريكا، تجرف في تيارها المسلمين الأفارقة. وحين نتذكر أن صور أسامة بن لادن، التي تزين القمصان والملصقات والسيارات أصبحت ذات شعبية كبيرة في شرق أفريقيا،

وأماكن أخري في القارة منذ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، نكاد نعتقد أن أسامة بن لادن أضحي – في نظر كثيرين – قائدًا لحرب إسلامية دولية، تهدف إلى تحرير المسلمين، ورجلا يتحمس الناس للانصياع لقيادته. وإذا صحت هذه الرؤية، فإنه يمكن اعتبار هجمات نيروبي ودار السلام الطرف البارز من جبل جليد إسلامي متطرف ومعاد لأمريكا، وأن هجمات ١١ سبتمبر/أيلول قوبلت بارتياح وسط مسلمي شرق أفريقيا.

غير أن هذا الانطباع خادع وخاطئ،[٧] فقد يكون أسامة بن لادن قد أثار الإعجاب في كينيا وتنزانيا، ولكنه لم يحظ بتعاطف المسلمين هناك. ومثل ما كان الحال بالنسبة لدكتاتور العراق السابق، صدام حسين، والذي هو أبعد ما يكون عن الطموحات الإسلامية، كان بن لادن بالنسبة لمسلمي شرق أفريقيا رمزًا للمقاومة ضد الهيمنة السياسية والاقتصادية الأمريكية، وشخصًا تجرأ على الوقوف منفردًا في وجه القوة العظمى الأولى في العالم. وإن امتدح الناس شجاعة بن لادن، فهم لا يؤيدون أفعاله، وقد يعجبون به كنجم من نجوم الثقافة الشعبية، ولكن ليس "كمجاهد". وينعكس مدى رفض مسلمي شرق أفريقيا لمحاولة بن لادن إضفاء شرعية إسلامية على الإرهاب، في إصرار مسلمي شرق أفريقيا على أن مرتكبي هجمات مركز التجارة الدولي الحقيقيين، لا يمكن أن يكونوا مسلمين؛ لأن الإسلام يحظر مثل هذا العنف.

وفي حقيقية الأمر، كان رد فعل المسلمين في شرق أفريقيا لهجمات ١١ سبتمبر/أيلول مماثلاً لرد فعلهم للهجمات السابقة على السفارة الأمريكية في نيروبي. ففي السابع من أغسطس/آب عام ١٩٩٩، فى الذكرى الأولى لذلك الهجوم المدمر، أصدر المجلس الأعلى لمسلمي كينيا – وهو منظمة جامعة يديرها محترفون، وليس رجال الدين، تزعم أنها تتحدث باسم الطائفة المسلمة، وتدافع عن حقوقها أمام الحكومة (انظر كونستنتين ١٩٩٥) – بيانا قُرئ في كل المساجد في البلاد، يقول: "ما الهدف من زرع المتفجرات في نيروبي ودار السلام، إن لم يكن وقف انتشار الإسلام في شرق أفريقيا، والذي يسّره المناخ السلمي السائد؟" وفي المسجد الجامع في نيروبي، أكبر مساجد كينيا، لخّص عبد

الغفار البوسعيدي، رئيس المجلس الأعلى لمسلمي كينيا، في خطبته التجربة المريرة لمسلمي كينيا منذ الهجمات: الشكوك المعممة في أن المسلمين إرهابيون؛ والتشهير بالإسلام، من جانب وسائل الإعلام والسياسيين وممثلي الكنيسة؛ وحظر نشاط ست منظمات إسلامية غير حكومية، اتُهمت بأنها تهدد أمن البلاد؛ ومصادرة الوثائق وأجهزة الكومبيوتر من مكاتب المنظمات الإسلامية (*ديلي نيشن* {نيروبي}، ٧ أغسطس/آب ١٩٩٩).

وتكشف مثل هذه البيانات عن جانبين أساسيين في رؤية المسلمين للوضع الراهن: الأول عكسها تفسيرًا للأحداث، يصورها كجزء من حرب عالمية، تقودها الولايات المتحدة، وربما "الغرب" بكامله، ضد الإسلام، والثاني إظهارها لإدراك المسلمين في كينيا وتنزانيا الكامل، النابع من تجربتهم بالأثر السلبي لهذه الهجمات الإرهابية، عندما ترتكب باسم الإسلام، وبالنسبة للكثيرين، يمثل هذا سببًا كافيًا لإدانة مثل هذا العنف ورفضه. وعليه، فإن هجمات ١١ سبتمبر/أيلول و"الحرب ضد الإرهاب" التي تلتها لم تُعبئ المسلمين في شرق أفريقيا، بل إنها أثارت عوضا عن ذلك ذكرى هجمات ٧ أغسطس/آب ١٩٩٨، والتي كانت أكثر زلزلةً لهم من الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاجون.

ومن وجهة نظر كينية، فإن القول بأن "العالم تغير يوم ١١ سبتمبر/أيلول" غير صحيح، وإن كان هناك تاريخ حاسم فهو في نظر الكينيين يوم ٧ أغسطس/آب. ومن جوانب عدة، فإن التطورات التي أعقبت يوم ١١ سبتمبر/أيلول، هي مجرد تكرار لما تعرض له المسلمون الكينيون قبل ثلاثة أعوام خلت: حظر مزيد من المنظمات غير الحكومية (منظمة الحرمين الممولة سعوديًا، على سبيل المثال)، وإصدار بيانات عامة ضد الإسلام مرة أخرى، وربما أكثر من ذي قبل، واستهداف للمسلمين من قِبَل أجهزة الأمن والاستخبارات. وقد سمحت الحكومة الكينية، بالموافقة – كحليف مخلص للولايات المتحدة في "الحرب ضد الإرهاب" – لأجهزة المخابرات الأجنبية، بما في ذلك مكتب التحقيقات الفيدرالية ووكالة المخابرات المركزية و"الموساد"، بالعمل في كينيا (انظر منظمة العفو الدولية ٢٠٠٥)، واستُخدم ميناء مُمباسا

كقاعدة لعمليات المراقبة، التي تقوم بها السفن الحربية الأوربية والأمريكية لخطوط الملاحة البحرية في القرن الأفريقي.

احتمالات نمو "إرهاب أفريقي محلّي" في كينيا

يبقى السؤال عما إذا كانت آثار ١١ سبتمبر/أيلول ستقود، على المدى الطويل، إلى نشوء إرهاب إسلامي في شرق أفريقيا. وقد رأى ستيفان ماير، وهو محلل سياسي ألماني، مؤخرًا أن المشاعر المعادية للأمريكيين وسط المسلمين الأفارقة قد تقود إلى نشوء "إرهاب أفريقي محلي"، في حالة وجود قادة قادرين على تحريض جمهور المسلمين (ماير ٢٠٠٢). ومثل هذا الرأي يعضده تقييم دوائر الاستخبارات الأمريكية أن كراهية المسلمين في أفريقيا للولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن تُفضي إلى عنف منظم، ضد المواطنين والمؤسسات الأمريكية.[٨]

وعلى أية حال، فإن استعراضًا للمواجهات التي شارك فيها المسلمون في السنوات القليلة الماضية، يُظهر أن اللجوء للعنف لا يحدث إلا حين يتعرض المسلمون للإجراءات القمعية من جانب الحكومة، وأحد أمثلة ذلك هو قمع الحزب الإسلامي الكيني، الذي حُظر في بداية التسعينيات، وأقصي من المشاركة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية (انظر أودد ٢٠٠٠). وقد أدت إجراءات الشرطة الواسعة النطاق – والتي اتسمت بالعنف أحيانًا – ضد أعضاء الحزب الإسلامي الكيني إلى تعبئة وتضامن غير معتادين – لم يتكررا مرة أخرى – بين المسلمين الكينيين. كذلك كان لما سُمي باغتيالات مويمبيتشي، التي دخلت فيها قوات الأمن التنزانية مسجدًا في أحد ضواحي دار السلام، وقتلت عددًا من المسلمين فى الثانى عشر من فبراير، عام ١٩٩٨، أسبابًا محلية صرفة.[٩]

وفي السنوات الأخيرة، أثارت سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية مرارًا غضب المسلمين في كينيا وتنزانيا، غير أن ذلك الغضب لم يصل أبدًا إلى نوع التصعيد، الذي حدث أثناء حظر الحزب الأسلامي الكيني في مُمباسا أو أثناء المواجهات العنيفة بين المسلمين التنزانيين وقوات الأمن في دار السلام أو

زنجبار. ومنذ الانتفاضة الثانية في الأراضي الفلسطينية، التي تحتلها إسرائيل على وجه الخصوص، قامت مظاهرات معادية لإسرائيل وللولايات المتحدة في نيروبي ومُمباسا (انظر همادوش ٢٠٠٢). غير أنه، بخلاف المصادمات المتفرقة مع قوات الشرطة، لم تؤد هذه المظاهرات إلى انتشار العنف. وفي منتصف عام ٢٠٠٢، لقيت دعوة لمقاطعة المنتجات الأمريكية تجاهلاً واسعًا، ورغم أن قوائم بالمنتجات الواجب مقاطعتها وُزعت في عديد من المساجد، إلا أن شيئًا لم يحدث ولم يتعد الأمر بعض المناقشات.

وفي ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، نفّذ الإرهابيون هجومين آخرين في مُمباسا هذه المرة. وقد انفجرت شحنات ناسفة مخبئة داخل سيارة، في فندق بارادايس في كيكيمبالا، الذي يغشاه عادة الإسرائيليون، مخلفة ثمانية عشر قتيلاً، بينهم ثلاثة من منفذي الهجوم، وثلاثة إسرائيليين. وفي الوقت نفسه، وبالتزام تقريبًا مع التفجيرات، أطلقت قذيفتان من نوع سام-٧ على طائرة إسرائيلية؛ خاصة على متنها ٢٦١ راكبًا بعد إقلاعها مباشرة من مطار مُمباسا، مخطئة هدفها. ورغم أن تقريرًا صدر في بيروت، زعم أن جيش فلسطين - وهو تنظيم غير معروف من قبل - أعلن في خطاب مسؤوليته عن الهجوم، كما أشار متحدث حكومي في واشنطن إلى أن تنظيمًا صوماليًّا، هو الاتحاد الإسلامي المرتبط بتنظيم القاعدة قد يكون خلف الهجومين (إسلام أون لاين.نت ٢٠٠٢ أ).[١٠] وكما حدث في أغسطس/آب ١٩٩٨، أدان قادة المسلمين الكينيين الهجوم الأرهابي، وذكر بيان رسمي صادر عن المجلس الإسلامي الأعلى لكينيا، يقول:

> *ان من خطط ونفذ التفجيرات هو بالتأكيد العدو رقم واحد للإسلام ولمسلمي كينيا.... وان المسلمين في كينيا سيواصلون التعايش مع الكينيين الآخرين، من مختلف الأديان مثلما فعلوا دائما. (إسلام أون لاين.نت ٢٠٠٢ ب)*

وبعد عدة أيام، أعلنت القاعدة عن مسؤوليتها عن الهجمات (منظمة العفو الدولية ٢٠٠٥، ٣).[١١] وعلى الرغم من ذلك، ووفق الرأي السائد في أوساط مسلمي شرق أفريقيا، فإن الإرهاب لا يمكن أن يُلام عليه الإسلام أو المسلمون، وهو مسألة أمنية من مسؤولية الدولة، المناط بها حماية حدود البلاد، ضد أي

اعتداءات من الخارج. ولهذا السبب على وجه التحديد، فإن سكان زنجبار – الذين يشكل المسلمون ٩٠ بالمائة من جملتهم – احتجوا بشدة، حين أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣ إنذارًا باحتمال حدوث أعمال إرهابية في زنجبار، وتبعها في ذلك عدد من الحكومات الأوربية. وقد استبعد معظم الزنجباريين حدوث أي عمل إرهابي على "جزيرتهم"، وأشار بعض سكان الجزيرة – ممن يعملون في مجال السياحة – إلى أن الإنذار جاء نتاج مؤامرة من بعض الجهات المغرضة، التي تريد تقويض النجاح الباهر، الذي حققته زنجبار في مجال السياحة. وفي ضوء الرفض السائد، وسط مسلمي شرق أفريقيا للهجمات الإرهابية، يصبح تخوف أجهزة المخابرات الأمريكية – من أن غضب المسلمين يمكن أن ينقلب إلى أعمال عنف واسعة النطاق ضد الأمريكيين – أمرًا مبالغًا فيه، مثلما هو الحال بالنسبة لنظرية ماير عن "إرهاب أفريقي محلي."[١٢]

ومنذ ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، تبعت الولايات المتحدة استراتيجية ذات شقين في أفريقيا؛ لمواجهة الشعور المعادي المتنامي لأمريكا، فقد كثفت، من ناحية، جهودها الاستخباراتية في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء،[١٣] بينما بحثت، من ناحية أخرى، عن سبل تمكنها من تغيير الصورة السالبة لأمريكا في أذهان المسلمين. وقد استندت هذه الاستراتيجية إلى افتراض أن التوتر، في علاقتها بالمسلمين الأفارقة، ناجم فقط عن مسألة "صورة أمريكا"، ويمكن معالجة ذلك عن طريق حملة للعلاقات العامة، لعبت فيها السفارة الأمريكية في نيروبي دورًا قياديًا؛ فقد أنشأ موظفو قسم العلاقات العامة موقعًا إلكترونيًا يحتوي معلومات متجددة عن "الحرب على الإرهاب"، بينما يؤكد في الوقت نفسه أن الإجراءات التي تتخذ لا تستهدف المسلمين، بل المجموعات الإرهابية التي تجعل الإسلام ذريعة لأعمالها. كذلك يصف الموقع الإلكتروني التعايش السلمي لمختلف الطوائف في داخل الولايات المتحدة، وترجع ذلك لصداقة الولايات المتحدة تجاه الإسلام.[١٤] وإلى جانب ذلك، يوزع قسم العلاقات العامة نشرة باللغة السواحيلية عنوانها *"مايشا أميريكا– أواسلامو أميريكا"* تحمل المقالات نفسها الموجودة على الموقع الإلكتروني.[١٥] كذلك حاولت هيئة المعونة الأمريكية (وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية) أن تقيم علاقات مع المدارس

والمنظمات الخيرية الإسلامية؛ بغية تلمس إمكانات التعاون في مجال تحسين التعليم، وتقديم الدعم للمحتاجين من المسلمين (هامدوش ٢٠٠٢).[١٦]

غير أن هذه الجهود الأمريكية – باستثناء القليل منها – لم تؤت أكلها، وبدا من المستبعد معالجة أسباب المشاعر المعادية لأمريكا في كينيا، وأماكن أخرى في العالم الإسلامي، عن طريق حملة دعائية لتحسين صورة أمريكا؛ خاصة حين تتواصل أنشطة أجهزة الأمن، التي تُعمق شكوك المسلمين. وقد ذكر لي عدد ممن استجوبتهم – والذين يتلقون نشرة *"مايشا أميريكا"* – إسلامو أمريكا" عن طريق البريد من السفارة الأمريكية دون طلب منهم – أنهم لا يعيرونها مجرد النظر؛ مما يؤكد أنهم يعتبرون النشرة دعاية رخيصة، وبريداً غير مرغوب فيه.

ويبدو أن مشاعر العداء لأمريكا وسط المسلمين الكينيين تدعم – إلى حد ما – فكرة المواجهة الدولية بين "الإسلام" و"الغرب". ولعل أهم نتائج ١١ سبتمبر/أيلول هو الوعي المتزايد وسط المسلمين، في شرق أفريقيا، أنهم ينتمون إلى *"الأمّة"* (أي جماعة المسلمين في العالم). وقد أصبحوا يحرصون على متابعة النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، وتطورات الأحداث في العراق وأفغانستان، واحتل "التضامن مع إخواننا في الإسلام" مكانًا بارزًا في الخطاب الإسلامي الرسمي (كما في الخطب والمواعظ وفي الصحف الإسلامية)، وغير الرسمي على السواء. وحين عبَّر المسلمون، في كل أنحاء العالم، عن غضبهم من الرسوم المسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم في الصحف الدنماركية والأوربية في بداية ٢٠٠٦، انضمّ المسلمون الكينيون سراعاً إلى صفوف المحتجين، ونظموا المظاهرات في نيروبي، وفي مدن عديدة أخرى. غير أنه من الخطأ بمكان تصوير كينيا أو شرق أفريقيا كجبهة جديدة، في مواجهة دولية مفترضة، تكون فيها التطورات الحاسمة هي تلك التي تحدث على المستوى العالمي. وعلى الرغم من أنه من الصواب القول بأن الوعي المتزايد بالأحداث الدولية قد غيَّر النظرة العامة للمسلمين للأمور المتصلة بدينهم، فإن هنالك ما يكفي من الأدلة، التي تشير إلى أن الشأن المحلي – وليس الشأن العالمي – هو الذي سيحدد مستقبل الأقلية المسلمة في كينيا.

ويشكو ممثلو المنظمات، كالمجلس الإسلامي الأعلي لكينيا، ومجلس الأئمة والوعاظ في كينيا، بانتظام من التمييز ضد المسلمين في نظام التعليم، ومن حملات التنصير، التي تقوم بها البعثات التبشيرية الكنيسية، وهي حملات شرسة لا تعارضها الحكومة.(١٧) وقد ظل مجلس الأئمة والوعاظ – خلافاً للمجلس الإسلامي الأعلى الموجود في نيروبي، والذي يعتبر نفسه الصلة بين الطائفة المسلمة وبين مؤسسات الحكومة – صريحًا في انتقاده لسياسات الحكومة. وقد أصدر مجلس الأئمة ومقره مُمباسا، والذي يقوده الشيخ محمد دور ذو الشخصية الجذابة، عدة بيانات حول القضايا السياسية، والتي يُفضل قادة المجلس الإسلامي الأعلي التزام الصمت حيالها؛ مما يجعل مجلس الأئمة يدّعي القيادة الروحية والسياسية للمسلمين السنّة في البلاد. وفي حين يبدو أن المواقف السياسية، التي يتخذها قادة مجلس الأئمة والوعاظ، تعكس عادة الرأي العام المسلم، فإن المواقف الدينية، التي يتخذها العلماء فرادى لم تحظ دائمًا بالقبول العام.

وفي حقيقة الأمر، فإنه بعيدًا عن الانتقادات العامة الموجهة، ضد "المسيحيين" أو ضد "الغرب"، يدور الجدل بين المسلمين أنفسهم حول قضايا أخرى مهمة، والوحدة التي يظهرها المسلمون في القضايا، التي تتعلق *"بالأمّة"*، أو في القضايا التي تتصل بمكانتهم كأقلية في البلاد، تختفي حين يتعلق الأمر بالمسائل الخاصة بمكانة المرأة، أو بالممارسات الدينية الصحيحة، أو اعتبار بعض المعتقدات والممارسات *"بدعًا"* مقيتة، وفق ما يتردد في خطاب التجديديين. وربما كان أفضل مثال لحدود الوحدة الإسلامية، هو الخلاف المتكرر حول مواقيت الأعياد الدينية في نهاية شهر رمضان، وأثناء الحج إلى مكة، والذي عادة ما يقسم المجتمع الإسلامي إلى مجموعتين: تحتفل كل واحدة منهما المناسبة نفسها في أيام مختلفة. وتفلح هذه الخلافات في إثارة حفيظة المسلمين في الإطار المحلي، حتي ولو بدا للمراقب أن ثمة قضايا أهم تشغل بال المجتمع الإسلامي، ككل تُغطي على هذه الخلافات. ويبدو أن هنالك تفاعلاً معينًا، يحدث في هذه الحالة، بحيث يُعزز الإرتباط بالقضايا الدولية وحدة المسلمين، في حين يقود التركيز على المسائل الداخلية إلى انقسامهم، في الوقت نفسه الذي نجد فيه أن المسائل الدولية والمحلية شديدة التشابك، وتؤثر أحيانًا على بعضها البعض.

وفي ما يلي، سأتقصى هذه الجدلية عن طريق بحث القضيتين، اللتين طغتا على الساحة الدينية–السياسية منذ عام ٢٠٠٣: مكانة ما يُسمى بمحاكم القضاة (المحاكم الشرعية) في مشروع الدستور الكيني، ومشروع قانون محاربة الإرهاب، وكلاهما يُمكن إعتبارهما من المسائل، ذات الأهمية القصوى لمستقبل طائفة المسلمين في البلاد، كما أن كليهما يوضحا كيف أن الأثر الأعم للحادي عشر من سبتمبر/أيلول قد انعكس على الجدل بشأن مكانة الطائفة المسلمة في الدولة الكينية.

الجدل حول محاكم القضاة (الشرعية)

وُجدت محاكم المسلمين الدينية (الشرعية) منذ قرون، على طول الساحل السواحيلي. وعندما أقام البريطانيون محميتهم عام ١٨٩٥، احتفظوا بالمحاكم الإسلامية، وإن قصروا ولايتها على قانون الأحوال الشخصية. وقد تبعت هذه السياسة ما فعله البريطانيون في مستعمراتهم الأخرى، التي تسكنها أعداد كبيرة من المسلمين. كذلك أنشأ البريطانيون منصب قاضي القضاة برتبة (ومرتب) حكومي (انظر مواكيماكو ٢٠٠٦) – وهو إجراء مكّن الإدارة الاستعمارية من إحكام سيطرتها على رعاياها المسلمين. وعندما استقلت كينيا في عام ١٩٦٣، ضُمنت المحاكم الشرعية، في القسم ٦٦ من الدستور؛ مما منح المسلمين الذين يعيشون في أراضي المحمية السابقة (أي الشريط الساحلي) الحق في تسوية مسائل الأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والميراث)؛ وفقًا للشريعة الإسلامية، بواسطة قضاة مسلمين مؤهلين، تحت إشراف قاضي القضاة. وقد مدد قانون المحاكم الشرعية، الذي سُنّ في عام ١٩٦٧ ولاية هذه المحاكم لكل أجزاء كينيا؛ بشرط اعتناق جميع الأطراف للإسلام. ويمكن استئناف أحكام المحاكم الشرعية لدى قاضي القضاة أو للمحكمة العليا، والتي يُمكنها الفصل في الأمر، دون الاستناد إلى الشريعة الإسلامية.

وتتجاوز أهمية المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين الكينيين، بكثير، إدارتها الجزئية للعدالة، وفقاً للشريعة الإسلامية؛[١٨] إذ يعتبر معظم المسلمين في كينيا

وغيرها الشريعة تعبيرًا عن الإرادة الإلهية، التي تُقبل دون تساؤلات، على الرغم من تعدد الآراء حول تفسيراتها المختلفة. ومن المنظور القانوني الإسلامي، فإن الانصياع لأحكام الشريعة يصبح مقياسًا للسلوك الإسلامي الصحيح. وعلى الرغم من أن النظرية القانونية الإسلامية تقصر تطبيق قانون العقوبات الإسلامي على المسلمين، الذين يعيشون في دولة إسلامية، إلا أنها تعتبر قانون الأحوال الشخصية الإسلامي واجب التطبيق، بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه المسلم. وبالنسبة لعدد من المسلمين، فإن الزواج والطلاق والميراث – وفق الشريعة الإسلامية – يشكل جزءًا مهمًّا من حياة المسلم الصالح. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى تاريخ هذه المؤسسة في إطارها الكيني، فإن المحاكم الشرعية تُمثل – في حقيقة الأمر – الاعتراف الرسمي بالأقلية المسلمة في البلاد. وسيُعد تغيير الترتيبات المؤسسية التي وُضعت أثناء فترة الحماية البريطانية في نظر معظم المسلمين في كينيا تغييراً في الشروط، التي أصبح بموجبها الشريط الساحلي، وغالبية سكانه من المسلمين، جزءًا مما سيكون لاحقاً دولة كينيا المستقلة، ومما يوضح لماذا تُواجه أي محاولة لمراجعة القوانين الوطنية، التي تُنظِّم الزواج والطلاق والميراث بمعارضة شرسة من جانب الطائفة المسلمة.[١٩] وهكذا تقوم المحاكم الشرعية – إلى جانب مهمتها القانونية – بمهام تعتبر حيوية بالنسبة للهوية الإسلامية في كينيا: فهي تُساعد المسلمين على تسوية أحوالهم الشخصية، وفق ديانتهم، كما تحدد مكانتهم، كأقلية دينية مُعترف بها رسميًّا.

وقد حدث آخر الخلافات وأعظمها حول المحاكم الشرعية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢ حين نشرت لجنة مراجعة دستور كينيا، والتي يرأسها أستاذ القانون ياش پال غاي، المسودة الأولى للدستور الجديد. وكان من المتوقع أن تقوم اللجنة، والتي صدر تكليفها أثناء حكم الرئيس دانيال أراب موي، بالفراغ من مهمتها قبل الانتخابات، التي ستتم يوم ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢. غير أن موي لم يكن حريصًا على أن تكمل اللجنة مهمتها قبل الانتخابات؛ خاصة وأنه كان من المتوقع أن تُقلص سلطات الرئيس في الدستور الجديد. وبعد فوز تحالف قوس قزح الوطني، وعد مواي كيباكي، الرئيس الجديد، بأن كينيا سيكون لها

دستور جديد في خلال مائة يوم - وهو جدول زمني؛ اتضح سريعا أنه غير عملي. وقد دار الجدل، خلال الفترة التي سبقت المؤتمر الدستوري في مايو/أيار ٢٠٠٣؛ حيث يتوقع أن يناقش ستمائة مندوب مسودة لجنة مراجعة الدستور، حول موضوعين أساسيين، هما: توازن السلطات بين الرئيس ورئيس الوزراء المقترح، ومكانة المحاكم الشرعية. وقد اقترحت لجنة مراجعة الدستور - بعد مشاورات مكثفة مع ممثلي المجتمع المدني، وممثلي المنظمات الإسلامية - توسعًا كبيرًا في نظام المحاكم الشرعية؛ فقد مُنحت المحاكم، بموجب القسم ١٩٩ من الدستور المقترح، سلطة معالجة، ليس قضايا الأحوال الشخصية فحسب، بل أيضًا قضايا النزاعات المدنية والتجارية؛ حينما يكون الطرفان مسلمين. وفي القسم ٢٠٠، اقترحت المسودة خلق نظام ثلاثي للمحاكم الشرعية: محلي وولائي وقومي، على قمته محكمة استئناف عليا.

وقد جاء قرار لجنة مراجعة الدستور، بإضافة هذه المقترحات للمسودة، ربما نتيجة للإحساس العام بضرورة تضمين حقوق الأقليات في صلب الدستور. ومهما يكن الحال، لم يأت ذلك نتيجة لحملة ضخمة، طالب فيها المسلمون بتعزيز مكانة قوانين الشريعة، بل جاء اقتراح توسيع سلطات المحاكم الشرعية، وإضافة محاكم للاستئناف أساسًا كنتيجة لمشاورات، تمت بعيدًا عن الأضواء، وليس نتيجة لمطالب عامة. ويمكن القول بأنه قبل هذه المشاورات، لم تكن المحاكم الشرعية والشريعة نفسها على رأس اهتمامات المسلمين في كينيا، ولم يطالب المسلمون الكينيون - إلا في حالات متفرقة - بتوسيع دور الشريعة ليتجاوز الأحوال الشخصية، في حين أنه في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، مثل: نيجيريا والسودان، كان تطبيق الشريعة على رأس أجندة الإسلاميين، ومثار جدل عام محتدم. كذلك لم تُسمع أصوات المسلمين "العلمانيين"، والذين يمثلون الطرف الآخر في الجدل حول الشريعة في بلدان أخرى، في الحوارات الكينية. وربما كان سبب غياب مثل هذه الأصوات يكمن في حقيقة أن المسلمين - وإن لجأوا إلى القاضي الشرعي - لإبرام عقد زواج أو تسوية نزاع في أحوال شخصية، لهم حرية الالتجاء لخيارات أخري "مدنية"، يوفرها لهم قانون الأسرة، متجنبين أحكام الشريعة.

ورغم أن المسلمين الكينيين على علم "بالجدل" المحتدم حول موضوع الشريعة في نيجيريا والسودان، إلا أنهم يعلمون أيضًا أن وضعهم مختلف؛ فهم أقلية في بلد، الأغلبية الساحقة من سكانه من المسيحيين، ولا يمكنهم من ناحية واقعية المطالبة بتوسع كبير في تطبيق الشريعة الإسلامية. ولهذا السبب، لم يثر الجدل في كينيا حول الشريعة، إلا بعد نشر مقترحات لجنة مراجعة الدستور الكيني، بشأن المحاكم الشرعية. وقد فجّر نشر مسودة الدستور جدلاً حادًا ومطولاً حول الشريعة، وولاية القضاة الشرعيين، بين السياسيين، وقادة الكنائس وممثلي الطائفة المسلمة. ومن المهم أن نلاحظ أن نقطة الخلاف الرئيسة لم تكن التوسع المتواضع في نظام المحاكم الشرعية، بل مسألة أكثر جوهرية، هي ما إذا كان من المفروض أصلاً وجود مثل هذه المحاكم في البلاد.

وفي أوائل عام ٢٠٠٣، أشار عدد من أعضاء حكومة كيباكي إلى أن مقترحات لجنة مراجعة الدستور تهدد مبدأ فصل الدين عن الدولة، كما أبدى قادة الكنائس قلقهم من أن الدستور لن يعامل كل الأديان بمساواة تامة، إذا اعترف بنظام المحاكم الشرعية (*ديلي نيشن*٢٠٠٣ب). كذلك أصدر الأعضاء المسيحيون والهندوس في "مبادرة التحالف" – وهي مجموعة تضم ممثلين لكل الأديان، تهدف ترقية الحوار بين الأديان – بيانًا عامًّا، ترفض فيه المادة الخاصة بالمحاكم الشرعية، وتلمح إلى أن هذه المقترحات تكاد تعتمد الشريعة الإسلامية رسميًّا. وقد أغضب هذا الموقف الأعضاء المسلمين في مبادرة التحالف، الذين انضموا إلى التحالف كممثلين للمجلس الإسلامي الأعلى، وللمجلس الاستشاري الإسلامي، واتهموا التحالف بأنه "نبذ مبادئ الاحترام المتبادل بين الأديان"، وقرروا الانسحاب الجماعي من التحالف، واصفين انتقاد المحاكم الشرعية "بالطعنة في ظهر" المسلمين الكينيين (*ديلي نيشن*٢٠٠٣أ).

وفي حين أفلح المندوبون في المؤتمر الدستوري الوطني في إجراء حوار هادئ، وإن كان خلافيًّا، حول المسألة، بدا الرأي العام منقسمًا بشدة، وبدأ تحالف من ثلاثة وأربعين كنيسة تبشيرية – يُدعى كنيسة كينيا – حملة تُطالب بإعلان المسيحية "الدين الرسمي للدولة"، أو إزالة كل الإشارات إلى الدين من مسوَّدة

الدستور.[٢٠] كذلك حذر قادة الكنائس التبشيرية مرارًا من الخطورة الشديدة لتضمين المحاكم الشرعية في الدستور، واصفين ذلك بأنه الخطوة الأولى نحو التطبيق الكامل للشريعة في كينيا. وقد قللوا باستمرار من عدد المسلمين في كينيا (تتراوح التقديرات المسيحية لعدد المسلمين في كينيا بين ٦ و٨ بالمائة من جملة السكان، بينما تُشير المصادر الإسلامية إلى ٣٠ و٣٥ بالمائة)، لإعطاء الانطباع بأن أقلية ضئيلة على وشك السيطرة على النظام القضائي، في بلد الغالبية الساحقة من سكانه من المسيحيين. وقد مال ممثلو الكنيسة في اعتراضاتهم إلى إغفال الإشارة إلى اقتصار ولاية المحاكم الشرعية على القضايا التي تعلن أطرافها أنها مسلمة. وفي الجانب الآخر، شدد المسلمون على أن المسيحيين لن يتأثروا، إذا تمت تسوية قضايا الأحوال الشخصية والنزاعات التجارية بين المسلمين وحدهم؛ وفقًا للشريعة الإسلامية. غير أن هذه الحُجة أخفقت في تخفيف حدة التوتر المتزايد، واستمر المسيحيون التبشيريون في خطوة، أُطلق عليها بعض المراقبين لقب "متلازمة ١١ سبتمبر/أيلول"، تصوير المحاكم الشرعية (*ديلي نيشن* ٢٠٠٥ ب) على أساس أنها محاولة لفرض الشريعة الإسلامية، وأجندة إسلامية متطرفة على غير المسلمين في نهاية المطاف. وقد بُني كل ذلك على افتراض أن الشريعة هي الرجم وبتر الأعضاء؛ مما استغل مشاعر التحامل السائدة ضد المسلمين، والتي انتشرت بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول.

بيد أن معارضة المحاكم الشرعية لم تقتصر على التبشيريين فقط؛ إذ إن قيادات الكنائس الإنجيلية والميثودية واللوثرية والكاثوليكية رفضوا إنشاء نظام قضائي موازٍ للمسلمين؛ مشددين على أن الدستور سيعطي بذلك أفضلية للإسلام على الأديان الأخرى. وبحلول مارس/آذار ٢٠٠٤، حين حان موعد إصدار النسخة النهائية للمسودة، قدمت لجنة مراجعة الدستور بعض التنازلات لمطالب المسيحيين؛ فبدلاً عن مد ولاية المحاكم الشرعية وإنشاء محكمة استئناف عليا، أعادت الوثيقة المحاكم إلى الشكل، الذي كانت عليه في القسم ٦٦ من الدستور السابق، وبدا وكأن معظم المسلمين قنعوا بهذا الحل، رغم فشلهم في تحقيق ما كانوا يصبون إليه. غير أن المسيحيين لم يكونوا راضين عن هذه التسوية، وصمم التبشيريون على عدم تأييدهم للوثيقة، ما دامت تتضمن إشارة إلى

المحاكم الشرعية. وقد نظم بعض المسيحيين مظاهرة، أمام مقر لجنة مراجعة الدستور، أدان فيها زعيم كنيسة الكتاب المُخَلِّص مسودة الدستور، على أساس أنها "تهيئ اللجوء لحكم البلاد حكمًا إسلاميًا .... وإذا رضخت الحكومة لذلك، فهي تدفع البلاد نحو الفوضى، ولن أستحي من أن أقول أنهم سيلامون على إراقة الدماء" (مولاما ٢٠٠٤).

يعزى التأخير الطويل في عملية صياغة الدستور جزئيًا إلى الجدل، حول المحاكم الشرعية، أما نقطة الخلاف الرئيسة؛ فقد كانت حول منصب رئيس الوزراء، الذي سيقتسم السلطة مع الرئيس. ورغم أن مسودة لجنة مراجعة الدستور اقترحت دورًا قويًا لرئيس الوزراء، أصر مواي كيباكي وحلفاؤه أن تظل السلطات التنفيذية في يد رئيس الجمهورية. وقد اعترض عدد كبير من وزراء حكومة كيباكي على النظام الرئاسي، مستندين إلى "مذكرة التفاهم"، التي اعتمدها تحالف قوس قزح الوطني، قبل انتخابات عام ٢٠٠٢، والتي تنص صراحة على أن الحكومة، التي يقودها التحالف ستكفل نقل السلطات من رئيس الجمهورية إلى رئيس الوزراء.

وكنتيجة لذلك، أصبح تأييد أو معارضة مسودة الدستور يعتمد على الانتماء لإحدى فصائل التحالف المتنافسة، أكثر من اعتماده على ما ورد في مسودة الدستور. ووفق الإجراءات التي حددها قانون مراجعة الدستور، كان على البرلمان مراجعة واعتماد النص النهائي للدستور، ثم مراجعته بواسطة النائب العام، ومن ثمّ يُعرض النص النهائي لاستفتاء عام. غير أنه قبل بداية المداولات البرلمانية، حول المسودة في يوليو/تموز ٢٠٠٥، أعلن عدد من قادة الكنائس أنهم سينظمون حملة، تدعو للتصويت بـ"لا" في الاستفتاء؛ بسبب الفقرات الخلافية الخاصة بالمحاكم الشرعية. وفي البرلمان، استخدم فصيل كيباكي أغلبيته لتقليص السلطات الممنوحة لرئيس الوزراء، وتضمن النص الذي أحيل للنائب العام رئاسة قوية، ورئيسًا للوزراء، يأتمر بأوامر رئيس الجمهورية؛ مما أدى إلى انضمام عدد من أعضاء الحكومة إلى معسكر الرافضين، احتجاجاً على ما قام به كيباكي.

وفي ٢٣ أغسطس/آب ٢٠٠٥، نشر النائب العام النص النهائي للدستور وأعلن أن الاستفتاء سيتم في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٥، ورغم أنه لم يمس الأقسام الخاصة بالرئاسة، خرج بمفاجأة كُبرى؛ فبدلاً عن أن يُزيل الأحكام الخاصة بالمحاكم الشرعية، كما كان يأمل بعض غلاة التبشيريين، سمح النص الصادر عن النائب العام، بتكوين "محاكم دينية" للمسلمين والمسيحيين والهندوس، في محاولة لدحض التهمة بأن الدستور أعطى أولوية لدين واحد على حساب بقية الأديان، وبغية تجاوز المعارضة المسيحية للمحاكم الشرعية، دون فقدان مساندة المسلمين.

وقد تأرجحت ردود الفعل المسيحية والمسلمة، على السواء، تجاه هذا الاقتراح الجديد، وفي حقيقة الأمر، ساد قدر من التخبط داخل المعسكرين، خلال الفترة التي سبقت استفتاء يوم ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥. وفي حين صوّر التبشيريون، الذين تجمعوا تحت مظلة كنيسة كينيا، بدعم من بعض الكنائس البروتستانتية، الاستفتاء على أنه لا يقل عن معركة للحيلولة دون الأسلمة القسرية لكينيا، نصحت الكنائس التي تمثل التيار العام مثل مجلس الكنائس الوطني لكينيا (وهو تجمع للكنائس البروتستانتية الرئيسة)، والكنائس الكاثوليكية والإنجيلية، أتباعها بالتصويت وفق ما تمليه "ضمائرهم"، كما أصدرت مبادرة التحالف بياناً مماثلاً. ومن المؤكد أن هذا الموقف المحايد لا صلة له بالحماس المسيحي للمحاكم الدينية – وفي حقيقة الأمر، أعلن معظم قادة الكنائس أنهم لم يُطالبوا بمثل هذه المحاكم ولا يحتاجون إليها، بل تبدو أنها نتيجة للضغوط المكثفة التي مارسها مؤيدو كيباكي في داخل الحكومة، الذين أدركوا أنهم لا يطيقون فقدان أصوات عامة المسيحيين، إذا أرادوا للدستور الجديد أن يرى النور. وهكذا، فإن قرار الكنائس بعدم إصدار توجيه إلى أتباعها، يبدو وكأنه استند إلى اعتبارات سياسية، لا إلى رفض أو تأييد الفقرات الخاصة بالمحاكم الدينية.

ويبدو أن المسلمين انقسموا أيضًا حول مسألة المحاكم الدينية؛ إذ لم يصدر رد فعل المجلس الإسلامي الأعلى إلا بعد أسبوعين، وتضاربت البيانات العامة التي صدرت بعد ذلك؛ فقد طلب بعض القادة من المسلمين دعم الدستور الجديد،

بينما حثّهم البعض الآخر على معارضته، وتبع فريق ثالث نموذج كنائس التيار الغالب؛ بنصح أتباعهم بالتصويت، وفق ما تمليه ضمائرهم. وقد قرر بعض المسلمين أن يؤيدوا الدستور؛ لأنهم كانوا راضين بما ورد عن المحاكم الدينية، أو لأنهم رأوا في الدستور الجديد تحسنًا، مقارنة بالدستور الحالي؛ بينما اعتزم البعض الآخر التصويت ضده؛ لاعتقادهم أن المواد الخاصة بالمحاكم الدينية لاتكفل حماية كافية للمحاكم الشرعية. غير أنه من ناحية عامة – ومثلما هو الحال بالنسبة للمسيحيين – يبدو أن الخط الفاصل بين مؤيدي ومعارضي الدستور الجديد تحدده اعتبارات سياسية لا اعتبارات دينية. ويبدو أن القضية الرئيسة تظل ما إذا كانت السلطة التنفيذية ستظل في يد رئيس الجمهورية (وهو موقف موا ي كيباكي)، أم أن الرئيس سيقتسم هذه السلطات مع رئيس وزراء تنفيذي (وهي حُجة الفصيل "المتمرد"، داخل ائتلاف قوس قزح الوطني) أفلح في صرف الأنظار عن الجدل السابق حول المحاكم الشرعية.

جاءت نتيجة الاستفتاء هزيمة ساحقة للحكومة. وكانت الحكومة قد قررت – تيسيرًا لمشاركة الأميين في التصويت – استبدال الإجابة بلا أو نعم بخيار بين رمزين: صورة موزة تمثل "نعم"، وبرتقالة تمثل "لا". وقد حقق "فريق البرتقالة"، الذي حاول إغراء الناخبين بمقدم "ثورة برتقالية" ضد "جمهورية الموز"، فوزًا مريحًا؛ حين صوت ٥٨ بالمائة من الناخبين المشاركين التصويت ب "لا".[٢١] وقد اعترفت حكومة كيباكي بالهزيمة، وعزت النتيجة إلى فشلها في إيصال رسالتها للناخبين، بينما فسّر قادة "الحركة البرتقالية الديموقراطية" – كما أسمى التحالف المعارض للحكومة نفسه – رفض مسودة الدستور، على أساس أنه عدم ثقة في الرئيس كيباكي. وقد كان رد فعل كيباكي إعادة تشكيل الحكومة، وعزل الوزراء الستة الذين عارضوا مسودة الدستور، وانتقل موضوع الجدل، بعد ذلك من الدستور والمحاكم الشرعية إلى المناوشات السياسية المعتادة، ثم إلى الفساد في الآونة الأخيرة.

ومقارنة بالجو المتوتر وتبادل الاتهامات التجريمية، في بداية الجدل حول المحاكم الشرعية، يبدو هذا التطور مدعاة للارتياح. وحتى قبل الاستفتاء، أدرك

المسلمون أنهم لن يخسروا الكثير. فإذا رُفض مشروع الدستور، يبقى القسم ٦٦ من الدستور الحالي ساريًا؛ وإذا اعتُمدت المسودة كدستور جديد، فإن المحاكم الشرعية ستظل موجودة، ضمن أحكام الدستور الخاصة بالمحاكم الدينية. وباستثناء قلة من غلاة المسلمين، لم يبق إلا التبشيريين، الذين واصلوا اعتبار الاستفتاء مجرد خيار مؤيد أو معارض للمحاكم الشرعية. وقبل شهرين من الاستفتاء، أصرت مارجريت وانجيرو من "كنائس المسيح الحي"، والمتحدثة باسم كنيسة كينيا، أن "الأمر في غاية البساطة: سيرفض المسيحيون الدستور المقترح ما دامت المحاكم الشرعية مضمّنة في المسودة" (*ديلي نيشن* ٢٠٠٥). ومن المثير للحيرة أن هذا الموقف هو العكس تمامًا، لما كانت تطالب به كنيسة كينيا أثناء المؤتمر الدستوري. فهي قد قبلت في عام ٢٠٠٣ أن تظل محاكم القضاة (الشرعية) "كما هي في المسودة إذا استبدلت كلمة 'قضاة' حيثما ترد بكلمة 'محكمين دينيين'....وسيمكّن ذلك .....كل المجموعات الدينية، المعترف بها والكنائس المسيحية من إنشاء محاكم التحكيم الدينية."[٢٢] وتدل معارضة كنيسة كينيا للمحاكم الشرعية، حتى بعد الاستجابة لمطالبها على أنها ما زالت تحت التأثير القوي لـ"متلازمة ١١ سبتمبر/أيلول." ومن المتوقع أن يحتد الموقف مرة أخرى، إذا برّت الحكومة بوعدها ببداية مشروع الدستور من جديد. غير أن ذلك لن يحدث في المستقبل القريب، في ضوء الجمود السياسي الحالي، رغم أن الرئيس كيباكي عيّن في فبراير/شباط ٢٠٠٦ لجنة من الخبراء؛ لإعادة النظر في القضايا الخلافية.

النسخة الكينية من "الحرب على الإرهاب"

رغم أن اهتمام الرأي العام تحول بعيدًا عن المحاكم الشرعية، أثناء الجدل الدستوري، وانقطع تمامًا في أعقاب الاستفتاء، إلا أن هنالك مجالاً آخر، ترك فيه ١١سبتمبر/أيلول آثارًا واضحة، وهو سياسة محاربة الإرهاب، التي اتبعتها الحكومة الكينية. وقد ذكرنا – من قبل – أن تفجير السفارة الأمريكية في نيروبي، في أغسطس/آب ١٩٩٨ كان وبالاً على المسلمين فيما بعد. أما هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ فقد جاءت في وقت، انحسر فيه التوتر بين الأديان. بيد أن

١١سبتمبر/أيلول أعاد شرق أفريقيا عامة – وكينيا على وجه الخصوص – إلى بؤرة الاهتمام، واستغل الرئيس أراب موي الفرصة لتحسين علاقته المتوترة مع الولايات المتحدة وبريطانيا (أساسًا بسبب حكمه المتسلط، والفساد الحكومي المستشري)، من خلال عرضه التعاون الكامل في "الحرب على الإرهاب"، أثناء زياراته الرسمية لنيويورك ولندن في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١. وفي الوقت نفسه، تمت اعتقالات واسعة النطاق في مُمباسا، والمدن الساحلية الأخرى، شملت خمسين مسلمًا بتهمة تورطهم في صلات إرهابية. وقد أطلق سراح بعض المعتقلين بعد أيام، بينما استُبقي البعض الآخر للتحقيق، الذي شارك فيه مكتب التحقيقات الفيدرالية أحيانا.[٢٣] وكانت "جريمة" المعتقلين في غالب الأحيان استلامهم لأموال من البلدان العربية – وهو أمر لاغرابة فيه، في بلد يتمتع الأشخاص فيه بعلاقات تجارية واسعة مع الشرق الأوسط، أو لهم أقارب من العمال المهاجرين، الذين يرسلون التحويلات المالية إلى ذويهم في كينيا.

وحين رأى قادة الطائفة المسلمة التحرش غير المبرر بالمسلمين، حذروا الحكومة من أن تصرفاتها ستعمق التوتر السياسي، وقد تقود إلى نزاع داخلي. ولم تأت الانتقادات للاعتقالات العشوائية والاحتجاز غير القانوني من المسلمين فحسب، بل جاءت أيضًا من موايي كيباكي زعيم المعارضة آنذاك، الذي طالب الحكومة باطلاق سراح المعتقلين، وطلب من حكومة أراب موي أن "توضح للشعب الكيني ماهية أو طبيعية الخطط التي أعدتها البلاد لمحاربة الإرهاب" (روان ٢٠٠١).

غير أن موايي كيباكي نفسه تبع سياسة سلفه، حينما أتى إلى السلطة، واتخذ عددًا من التدابير، التي تكشف الأثر طويل الأمد للحادي عشر من سبتمبر/أيلول على المسلمين في كينيا. وقد كان الحادث الذي أضاف بُعدًا جديدًا في "الحرب الكينية على الإرهاب" هو تفجير نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ الانتحاري في فندق بارادايس بكيكامبالا، والمحاولة التي تمت في نفس الوقت نفسه لإسقاط طائرة إسرائيلية قرب مُمباسا، بعد أسابيع قليلة فقط من الانتخابات، التي أتت بتحالف قوس قزح إلى السلطة، وفي الوقت نفسه الذي كثفت فيه الإدارة الأمريكية الضغوط على الحكومات الأفريقية؛ لسن تشريعات جديدة في للحرب

على الإرهاب إسوة بقانون "باتريوت"، الذي سنّته الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.[٢٤] وقد استجابت حكومة كيباكي لهذه الحملة الأمريكية، وبدات في صياغة تشريع مناهض للإرهاب، اكتمل في أبريل/نيسان ٢٠٠٣. ورغم أن الهدف الأساسي كان سد النقص في القانون الكيني، الذي لم يكن يعتبر الاتصال بالمنظمات الإرهابية جريمةً، إلا أن التدابير المقترحة جاءت أوسع بكثير من هدفها الأصلي؛ إذ قننت الإجراءات الموجودة: اعتقال المشتبه فيهم، دون أدلة تربطهم بأعمال إرهابية؛ ووضع المحتجزين في الحبس الانفرادي؛ واحتجازهم لفترات طويلة دون تهم أو محاكمة. ولكن حين حاولت الحكومة في يوليو/تموز ٢٠٠٣ أن تجيز، في البرلمان، مشروع قانون مناهضة الإرهاب على عجل قبل العطلة الصيفية، أثار عدد من أعضاء البرلمان اعتراضات عديدة، وأفلحوا في تأجيل التصويت على المشروع.

لم ينتبه الرأي العام إلى خطط الحكومة، إلا بعد أن فشلت في إجازة التشريع الجديد علي عجلة في البرلمان، وأُجبرت الحكومة على سحب المشروع، في ضوء المعارضة القوية من مجموعات حقوق الإنسان، ومكونات المجتمع المدني الأخرى، بما في ذلك عدد من ممثلي الكنائس. ولم تفلح الصورة المعدلة للقانون – والتي تمت صياغتها بالتشاور مع جمعية القانون الكينية، قبل عرضها على الرأي العام في عام ٢٠٠٤-[٢٥] في إسكات المنتقدين؛ مما قاد إلى صرف النظر عن إنفاذ القانون منذ ذلك الحين. وقد أبرزت عدة منظمات؛ خاصة منظمة العفو الدولية – أن مشروع القانون فشل في تعريف الإرهاب بدقة؛ ومنح سلطات واسعة للشرطة وضباط الجمارك في التوقيف والتفتيش والمصادرة، وفي الاعتقال والاحتجاز؛ وسمح كذلك بالحجز الانفرادي، ومنع المتهمين من حقهم في التمثيل القانوني أثناء الاستجواب؛ وجعل الاحتجاز هو القاعدة، والكفالة هي الاستثناء ومنح موظفي الدولة حصانة من المساءلة القانونية والدعاوى المدنية؛ وحدد حرية التجمع والتعبير؛ واشتمل على تعريف فضفاض لجريمة "التحريض للقيام بعمل إرهابي" بشكل كامل أو جزئي خارج كينيا؛ وأخيرًا، لم يتضمن المشروع ضمانات أو سلامة الإجراءات القانونية في تسليم المتهمين إلى دول أخرى أجنبية (أنظر: منظمة العفو الدولية ٢٠٠٥).

وقد رفض مسلمو كينيا مشروع قانون مناهضة الإرهاب بالقوة نفسها، التي رفضته بها مجموعات حقوق الإنسان. وقد أعلنت منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان"، وهي منظمة تعمل تحت مظلة اللجنة الكينية لحقوق الإنسان، أن التشريع المقترح يعارض معايير حقوق الإنسان الدولية، كما أصدر ممثلو المنظمات الإسلامية الكبرى الأخرى بيانات عامة، تعكس غضب الطائفة المسلمة. وقد أشار المتحدثون، باسم المجلس الإسلامي الأعلى ومجلس الأئمة والوعاظ، إلى أن التشريع يستهدف المسلمين بصفة خاصة، وانتقد محمد حيدر، رئيس المؤسسة الإسلامية للتعليم المدني ومقرها مُمباسا، بشدة التحقيقات المناهضة للإرهاب، التي تقوم بها الحكومة الكينية؛ "لأنها تستهدف طائفة واحدة للإدانة والترويع والمضايقة،" مضيفًا أن "مشروع قانون مناهضة الإرهاب يجعلنا أكثر قلقًا؛ لأنه يُقنن كل الإجراءات غير القانونية، التي تقوم بها الحكومة حاليًا" (حيدر ٢٠٠٣).[٢٦]

والحق يُقال، إن النسخة الكينية من "الحرب ضد الإرهاب" تثير، من منظور حقوق الإنسان، قلقًا شديدًا، حتى وإن لم يوافق المرء على الرأي السائد وسط المسلمين في كينيا وغيرها، القائل بأن "الحرب على الإرهاب" هي في الحقيقة "حرب على الإسلام". وتسجّل منظمة العفو الدولية في تقريرها "كينيا: أثر إجراءات "مناهضة الإرهاب" على حقوق الإنسان"، حالات سوء المعاملة أثناء الاعتقال، بما في ذلك التعذيب وأشكال العنف الجسدي الأخرى؛ والاعتقال دون توجيه تهمة في أماكن مجهولة، ودون السماح بالاتصال بمحامي أو بالأقارب، واحتجاز المتهمين في ظروف مهينة وغير صحية، وعدم توفير الرعاية الطبية عند الحاجة؛ ومضايقة أفراد الأسرة، واعتقال بعضهم دون تهمة لممارسة الضغوط على المتهمين الفارين لتسليم أنفسهم؛ وفشل الشرطة في إبراز أوامر القبض عند اعتقال الأشخاص، أو عند تفتيش الأماكن (منظمة العفو الدولية ٢٠٠٥).

وعلى الرغم من أن عدد المسلمين، الذين تعرضوا للاعتقال العشوائي أو الحبس الانفرادي، أو الاستجواب بواسطة محققين أجانب أو سوء المعاملة، قد

يبلغ المئات، لم تصل إلى المحاكم حتى الآن إلا حالة واحدة. ففي يونيو/حزيران ٢٠٠٤ – وبعد أربعة عشرة شهرًا في السجن – واجه أربعة أشخاص، متهمين بالمشاركة في الإعداد لتفجيرات فندق بارادايس بكيكامبالا يوم ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، تهمًا متعددة بالقتل، أمام المحكمة العليا في نيروبي، وصدر الحكم بعد طول انتظار في ٩ يونيو/حزيران ٢٠٠٥ بإطلاق سراح جميع المتهمين؛ "لأن المبدأ العام في القانون الجنائي، هو أن المتهم لا يمكن إدانته بجريمة إلا إذا أثبت الإتهام *{هكذا}* بدون أي شك *{هكذا}* أنه سبب حادثًا معينًا، أو أن المسئولية تقع على عاتقه" (*ديلي نيشن* ٢٠٠٥ أ). ووفق رأي المحكمة، فشل الإدعاء في إبراز أدلة كافية، تثبت أن المتهمين لهم ضلع في القتل الذي حدث في فندق بارادايس. ورغم وجود أدلة تربط المتهمين بالمنزل الذي صُنعت فيه القنبلة، التي استخدمت في الهجوم، وأدلة تُثبت اتصالهم بالمنسق المفترض لشبكة القاعدة في كينيا، إلا أن الادعاء لم يستطع إثبات علمهم المسبق بخطط الانتحاريين.

وقد رأت المنظمات الإسلامية – في هذا الحكم – تأكيدًا لموقفها المنتقد تجاه "الحرب ضد الإرهاب"؛ نتيجة لأن معظم المعتقلين في أعقاب ١١ سبتمبر/أيلول و٢٨ نوفمبر/تشرين ثاني احتُجزوا بناء على أدلة أوهى من أدلة القضية، التي عُرضت على المحكمة. غير أن الحكم كان – بالنسبة للحكومة الكينية – ضربة قاصمة؛ لأنها أصبحت من جديد تحت ضغوط متزايدة من جانب حكومات الولايات المتحدة وإسرائيل لإنفاذ قانون مناهضة الإرهاب (مولاما ٢٠٠٥). ولو كان مشروع القانون ساريًا وقت المحاكمة، لمكّن المحكمة من إدانة المتهمين، لاتصالهم بشبكات الإرهاب، مهما كانت درجة الاتصال، بدلاً عن الخوض في مداولات مطولة، فشل فيها الإدعاء في إثبات تهم القتل. ونظرًا للتعريف غير المحدد للإرهاب في مشروع القانون، فمن المرجح أن يقود إنفاذه المرتقب إلى عدد كبير من الاعتقالات العشوائية، وبالتالي إلى مزيد من التغريب لمسلمي كينيا.

خلاصة: إدماج أم إقصاء؟

ما الدروس المستخلصة مما حدث في أعقاب ١١ سبتمبر/أيلول في كينيا؟ ربما كان الدرس البديهي هو أن الحرب على الإرهاب لا يمكن الانتصار فيها "ضد" المسلمين. وقد أدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الكينية لمناهضة الإرهاب حتى الآن إلى نتائج متناقضة، وأفلحت الاتهامات المعممة ضد الإسلام – مقرونة بانتهاكات حقوق الإنسان – في استعداء المسلمين في كينيا، وفي مناطق أخرى في شرق أفريقيا، والعالم.

وكما أشار أليكس دي وال و أ. هـ. عبد السلام – في دراسة صدرت مؤخرًا عن القرن الأفريقي، والإسلاموية، و"الحرب على الإرهاب" – فإن الصفات "إرهابي" و"جهاد" أصبحت "شائعة، وفي الغالب دون إشارة تذكر إلى الحقائق السياسية، وبقصد إغلاق الباب أمام فرص الحوار السياسي والتنازلات" (دي وال وعبد السلام ٢٠٠٤، ٢٤٧). ولا يعني التحذير من الاستخدام غير الواعي، لمثل هذه التعابير التقليل من الأخطار المحتملة للأفكار المتطرفة، أو الدعوة إلى التساهل مع العنف الديني. غير أن حالة كينيا تدل على أنه من الخداع – وربما من الخطورة أيضًا – استخدام صفات مثل "إسلاميين" في شكل معمم، وبناء سياسة كاملة "للحرب ضد الإرهاب" على مثل هذه الأسس الهشة. والتشديد على أن "الإسلاموية في تقدم مضطرد، وتهديد النظام والتقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، " كما تذكر دراسة، صدرت مؤخرًا عن مركز السياسات الأمنية في واشنطن، أنه لا يُعطي صورة حقيقية للوضع الراهن في البلاد، كما هو الحال؛ بالنسبة للزعم بأن "عدم الاستقرار الذي يثيره الإسلامويون هناك، يمكن أن يسبب الفوضى في إقليم، يعاني أصلاً من مشكلات مستفحلة" (ماكورماك ٢٠٠٥، ١٥).

وبدلاً عن العمل على إدماج المسلمين، "واستمالة قلوبهم وعقولهم"، كما يحب بعض السياسيين الغربيين أن يقولوا هذه الأيام، فإن سياسة تستند إلى مثل هذه الافتراضات الخلافية قد تعمق من إحساس المسلمين بالتهميش، وهو أساسًا إحساس قوي في كينيا هذه الأيام. والجدل حول المحاكم الشرعية مثال حي

لذلك؛ فالرهان من وجهة نظر المسلمين يتعلق أساسًا بالاعتراف بهم كأقلية دينية في الدولة الكينية. ويُظهر المسار المتعرج للجدل، بالإضافة إلى الخلاف، الذي دار مؤخراً حول قانون مناهضة الإرهاب نمطًا عامًا: إذ كلما أحس المسلمون بأنهم أكثر تهميشًا، أصبحوا أكثر ميلاً لرؤية أنفسهم، كمشاركين في مواجهة عالمية بين "الإسلام" و"الغرب". وبتعبير آخر، فإن درجة الانتماء إلى *"الأمة"* كلها تزداد بنسبة طردية، مع الإحساس بالتعرض للتفرقة على المستوى المحلي، وتصبح معالجة مسألة "صدام الحضارات" – إن كان ثمة صدام – من هذا المنظور، تكمن في إدماج المسلمين في العملية السياسية. ويبدو من الممكن، والحال كذلك، أن يقلل الإدماج الناجح للمسلمين، على الصعيدين المحلي والقومي، من جاذبية الأيديولوجيات الدولية، التي تدعو لمواجهة عالمية بين "الإسلام" و"الغرب"، وقد يواصل المسلمون معارضتهم لما يعتبرونه ظلمًا ترتكبه الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إخوتهم المسلمين في أنحاء شتى من العالم، وإن فقد الانتماء *"للأمة"* بعضاً من أهميته المحلية.

يمكن القول بأن كينيا تجد نفسها في ظل الظروف السياسية الراهنة في مفترق طرق، ويُشير نمط العلاقات بين الطائفة المسلمة والدولة الكينية – كما رأينا في هذا الفصل – إلى أنه يمكن احتواء التوتر المتنامي؛ حين يطمئن المسلمون إلى أن الاعتراف بهم كأقلية محترمة ليس موضع شك. غير أنه إذا تواصلت متلازمة ١١ سبتمبر/أيلول، واستهدفت "الحرب ضد الإرهاب" الطائفة المسلمة ككل، فإن الحكومة الكينية وبعض الكنائس التبشيرية، قد تزيد فرص بروز المتطرفين، الذين تزعم أنها تحاربهم. فالأمر هنا لا يتعلق بـ"صراع الحضارات"، وإنما يتعلق بعملية تفاوض بشأن قضايا الاحتواء والإقصاء، والتسامح الديني، والمشاركة السياسية.

هوامش

عُرضت صور مختلفة من هذا الفصل في مناسبات عديدة، كان آخرها الاجتماع السنوي لجمعية الدراسات الأفريقية في نيو أورليانز في ١٠-١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤، وسلسلة محاضرات "أفريقيا في العالم" في مركز الدراسات الأفريقية بلايدن. وقد قامت المؤسسة الألمانية للبحوث برعاية بحوثي الميدانية، من خلال مشروعها للإبحاث المشتركة المسمى "الدور المحلي في أفريقيا، في إطار تأثير العولمة" ومقره جامعة بيروت بألمانيا. وأود أن أعبر عن امتناني للدعم المالي، الذي تلقيته من المؤسسة، وللآراء والاقتراحات الواردة من المشاركين في اجتماع جمعية الدراسات الأفريقية، وسلسلة محاضرات لايدن.

١. الدراسات التي تتناول أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول من وجهة نظر أفريقية نيلنجر ٢٠٠٢ وسولي ٢٠٠٢. ويشمل أحد الأعداد الأخيرة من مجلة "أفريقيا اليوم" مساهمات، ألقت الضوء على العلاقات الأفريقية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر/أيلول؛ أنظر كذلك كرامسبيرجر٢٠٠٥ وكارمودي ٢٠٠٥. ويعطي جليكمان ٢٠٠٣ مثالاً للأسلوب الأنموذجي المتأثر حصريًا بالمنظور الغربي. وهنالك كتاب آخرون أكثر إنتقادًا للسياسة الأمريكية؛ انظر مثلا أدبايو٢٠٠٣ ودي وال وعبد السلام٢٠٠٤.

٢. "صراع الحضارات" مصطلح، ينسب عادة إلى صمويل هنتنجتن (هنتنجتن ١٩٩٣-١٩٩٦)، غير أن أول من أشاع استخدامها في إشارة للمسلمين، هو برنارد لويس (انظر لويس ١٩٩٠).

٣. سأستند في هذا على البحث الميداني، الذي قمت به أثناء زياراتي الخمس لكينيا بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٥، وثلاث رحلات بحثية إلى زنجبار ودار السلام بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٤..

٤. قبل هذا التعداد السكاني لم توجد إحصاءات موثوق بها عن عدد معتنقي كل ديانة في كينيا. انظر مناقشة هذا الموضوع في كروز أوبراين ١٩٩٥، ٢٠١.

٥. تتراوح تقديرات أعداد قتلي انفجارات نيروبي بين٢١٣ و٢٩١ قتيلا.

٦. في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠١، حُكم على أربعة متهمين (أردني وسعودي وأمريكي من أصل لبناني وتنزاني) بالسجن المؤبد؛ لمشاركتهم في هجمات نيروبي ودار السلام *(إسلام أونلاين.نت، ٢٠٠١م)*.

٧. تستند الفقرة التالية على مقابلات ومناقشات شخصية أجريتها مع أئمة وعلماء وناشطين مسلمين أثناء زياراتي الميدانية إلى نيروبي ومُمباسا ومالندي وزنجبار في أغسطس/آب ٢٠٠٢، وفبراير/شباط ٢٠٠٣، ويوليو/تموز وأغسطس/آب ٢٠٠٤.

٨. للمزيد حول العداء ضد الأمريكيين، انظر سيسمان ٢٠٠٦.

٩. أنظر الرواية في إنجوزي ٢٠٠٠؛ وهذا الكتاب محظور في تنزانيا.

١٠.يتناول تقرير آخر الوجود الإسرائيلي القوي نسبياً في كينيا؛ أنظر حنفي ٢٠٠٢. والاتحاد الإسلامي موجود في قائمة الجماعات المحظورة، التي تُعدها الحكومة الأمريكية منذ ١١ سبتمبر/أيلول، والتي تضم كل التنظيمات التي تعتبر هدفًا محتملاً "للحرب ضد الإرهاب". ولرؤية واحدة من أحدث هذه القوائم، انظر وزارة الخارجية الأمريكية ٢..٥، ٩٢-١٢٩.

١١.من الملفت للنظر أنه لم تكشف حتى الآن أي معلومات حول هوية الانتحاريين. والأسماء الوحيدة التي ذكرت في وسائل الإعلام، ومن قبل المحققين الرسميين كانت هي أسماء المخططين والمساندين المزعومين للهجوم، والعقل المدبر المزعوم فيصل عبد الله محمد من مواطني جزر القمر، المطلوب أيضًا لصلته بتفجيرات ٧ أغسطس/آب ١٩٩٨. أما سليمان عبد الله سالم حميد، وهو تنزاني من أصل يمني، فهو متهم بعضويته لخلية القاعدة نفسها، فقد اعتقل في مقديشو في مارس/آذار ٢٠٠٣، وأتي به إلى كينيا، ثم سلمته الحكومة الكينية للسلطات الأمريكية.

١٢.اقتُرح سيناريو آخر أكثر حدة، ولكنه لا يقل خداعًا، في تقرير عن "الخطر الإسلامي" في أفريقيا أصدره مركز سياسات الأمن، ومقره واشنطون. وقد جمع كاتب التقرير، دون تمحيص، عددًا كبيرًا من المنظمات والحركات التي أسماها "إسلامية"، وزعم أنها، في كينيا، "تقترب من استخدام العنف" (مكورمك ٢٠٠٥، ١٤)، غير أن الأدلة اللازمة لهذا الاتهام ضعيفة للغاية.

١٣.عملت وكالة الإستخبارات المركزية في كينيا، بصورة لصيقة، مع أجهزة المخابرات الوطنية (أنظر حامادوش ٢٠٠٢). أما عن مشاركة مكتب التحقيقات الفيدرالي، أنظر ماسون ٢٠٠١. وقد أورد تقرير أصدرته مؤخرًا منظمة العفو الدولية قائمة بأحداث، شارك فيها عملاء أجانب في البلاد. وتجمع البعثات الدبلوماسية الأمريكية في الوقت الراهن المعلومات عن الإسلام في مناطق تمثيلها.

١٤.أنظر الموقع الإلكتروني للسفارة الأمريكية في نيروبي (روجع في ٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢، وفي ١٦ أكتوبر/تشرين ٢٠٠٥).

١٥.حتى يونيو/حزيران ٢٠٠٥، صدر ٢٠ عددًا من *"ماشا أميريكا -واسلامو أميريكا"*.

١٦.حاول قسم العلاقات العامة بالسفارة الأمريكية في نيروبي أيضًا بداية التعاون مع المحطة الإذاعية "إقرأ إف. إم" دون نجاح كما يبدو. غير أنه أفلح في إقامة علاقات عمل جيدة مع مؤسسة التعليم المدني الإسلامي في مُمباسا.

١٧.لم يتغير هذا الوضع كثيرًا منذ أن وصفه علي مزروعي في عام ١٩٩٣، وهو من أشهر المثقفين المسلمين في البلاد. انظر مزروعي ١٩٩٣.

١٨.للمزيد عن الدراسات حول الجوانب المختلفة لمحاكم القضاة والممارسة القانونية في كينيا، أنظر براون ١٩٩٣، وهيرش ١٩٩٨، وستوكرايتر ٢٠٠٢، وشوارتز ١٩٧٩.

١٩.الأمثلة هي الجدل المطول حول الإصلاحات المقترحة في قانون الزواج (من أواخر الستينيات إلى عام ١٩٧٩)؛ أنظر أندرسون ١٩٦٩ وكوران ١٩٦٩، وقوانين الخلافة (في الثمانينيات؛ أنظر

كاميري-مبوتي ١٩٩٥). أنظر أيضاً كونستانتين ١٩٨٩ وهاشم ٢٠٠٦ لمنظور مُقارن عن قوانين الأحوال الشخصية في شرق أفريقيا.

٢٠.أنظر، مثلاً، الإعلان المنشور في صحيفة *ايست أفريكان ستاندارد* يوم ٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٣.

٢١.من بين ١١ مليون ناخب، لم يشارك إلا ٦ ملايين، عارض ٣،٥ مليون منهم مسودة الدستور.

٢٢.أنظر، مثلاً، الإعلان الذي ملأ صفحة كاملة في صحيفة *ايست أفريكان ستاندارد* يوم ٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٣.

٢٣.أنظر راون ٢٠٠١. ويذكر التقرير نفسه أن "وحدات خاصة لمنع الجريمة" عملت وفق قائمة، قدمها مكتب التحقيقات الفيدرالي، تضم ٢٠٠ متهم لهم صلة محتملة بأحداث ١١ سبتمبر/أيلول.

٢٤.أنظر *"التقارير القطرية حول الإرهاب"* لوزارة الخارجية، خاصة القسم الخاص بالمبادرة الأمريكية لمحاربة الإرهاب في شرق أفريقيا (وزارة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٥، ٢٩). وقد قامت كل من أوغندا وتنزانيا بإعمال قوانين لمحاربة الإرهاب في عام ٢٠٠٢.

٢٥.النسخة المعدلة موجودة على الموقع الإلكتروني لجمعية القانون الكينية (روجعت في ١٢ يوليو/تموز ٢٠٠٥). وفشل الحكومة الكينية في اعتماد قانون مماثل، كان سبب الإشارة إلى أن كينيا "سجلت تقدمًا محدودًا تعزيزًا لمقدراتها على محاربة الإرهاب، ومقاضاة المتهمين بالإرهاب، والاستجابة لحالات الطوارئ" (وزارة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٥، ٣٠).

٢٦.من المفارقة أن حزب الاتحاد الوطني الكيني المعارض انضم إلى المسلمين في انتقاد الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وهو حزب الرئيس السابق موي، الذي تبع سياسة مماثلة، بينما شكك كيباكي، الذي كان في المعارضة آنذاك، في إجراءات موي المناهضة للإرهاب. أنظر صحيفة *ايست أفريكان ستاندارد* ٢٠٠٣.